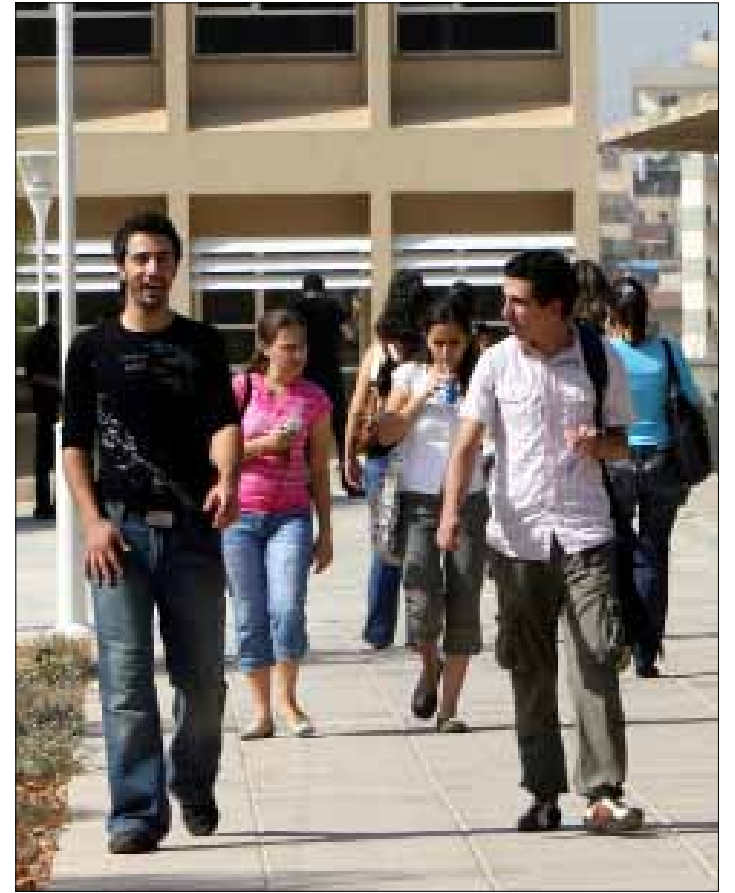


متابعة

تجاذب سياسي بشأن رئاسة «البنانية»: مرحبا قانون

لا شيء محسوماً حتى الساعة بشأن الرئيس المنتظر للجامعة اللبنانية، ولم يعرف بعد ما إذا كان التعيين مطروحاً على جدول أعمال مجلس الوزراء الاثنين المقبل أو لا. لكن من المتوقع أن تنجز القضية هذا الشهر، حتى يتاح الاستعداد للعام الجامعي المقبل



طلاب في مجمع الحدث (أرشيف)

قانت الحاج

لا يريد أهل الجامعة اللبنانية أن تبقى أعلى سلطة أكاديمية موضع تجاذب سياسي، بصرف النظر عن الأشخاص. ويميز هؤلاء بين أن «يكون مركز رئاسة الجامعة سياسياً وهو أمر مرفوض، وبين أن يكون لدى الرئيس مشاعر سياسية وهو حقّه الطبيعي». وينظرون الإصلاحات التي وعدت بها الحكومة العتيدة، لا أن تعمل بمثل «أول دخولو شمعة على طول».

فالمؤسسة الوطنية التي تضم 19 كلية ومعهداً و60 ألف طالب تستحق الاحتضان. ورئيس الجامعة هو رئيس مجلس الجامعة، ومكلف بإدارة المؤسسة من النواحي الأكاديمية والبحثية والإدارية، وتقوم الملفات، ما يعني أنه يجب أن يتمتع بمستوى عال من المعرفة بأمور الأساتذة والباحثين، وضليعاً باللغات.

لكن يبدو أن حزب الله حسم أولوياته باتجاه دعم ترشيح د. عدنان السيد حسين لرئاسة الجامعة، في محاولة لمكافأته على موقفه السياسي عند الاستقالة من الحكومة. وتشير مصادر الحزب إلى أن تعيين الرئيس أولوية، بعدما بات تعيين العمدة وتأييد مجلس الجامعة أمراً متعزراً. فقد مضى أكثر من سنة على ترشيحات العمدة ومجالس الوحدات وباتت في حكم الملغاة، إضافة إلى شوائبها الكثيرة، مثل تجديد العمدة لأنفسهم وحق الترشيح لـ360 أستاذاً دخلوا الملك بعد رفع الترشيحات. هل هناك توافق بين حزب الله وحركة أمل على شخص الرئيس؟ تجيب المصادر: «نعم، تقريباً». نسال المسؤول التربوي المركزي في الحركة د. حسن زين الدين،

فرفض التعليق على هذه القضية، ربما لأنه الخصم والحكم، فهو مرشح للرئاسة أيضاً ولديه من يؤيده.

أما السيد حسين فلم يبلغ، كما يقول في اتصال مع «الأخبار»، بالتوافق على اختياره رئيساً، ثم يعلق: «لا أعرف أسألوا الحكومة، أسألوا وزير التربية. صحيح أن اسمي مطروح، لكنني لست من يعين رئيس الجامعة». أما وأن مجلس الجامعة غير موجود، فالأولويات تفترض، بحسب السيد حسين، أولوية تعيين الرئيس الذي يبدي، بحسب العرف، رأيه في تعيين العمدة الذين سيتعاون معهم



هل من توافق بين «أهل» و«حزب الله» على اسم الرئيس؟



خلال 3 سنوات على الأقل، وبالتالي «إذا عيّنا العمدة فإننا نفرض على الجامعة مجلساً مسبقاً لا دور للرئيس في تأليفه، ثم إن القانون 66 يفترض وجود مجلس جامعة ليقتراح الأسماء». ويؤكد الرجل أن تعيين العمدة كان يجب أن يحصل قبل تاريخ انتهاء ولاية الرئيس د. زهير شكر، مشيراً إلى أنه كان من الأشخاص الذين ضغظوا كثيراً من أجل تحقيق ذلك حين كان وزيراً في الحكومة السابقة. ويصف

السيد حسين ما يثار بشأن القضية بـ«الحكي المجاني والجدل على الطريقة اللبنانية». ويؤيد الرجل موقف الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين لجهة تحميل السلطة السياسية مسؤولية التقصير في تعيين العمدة. ويقول: «كفانا إهمالاً بحق الجامعة التي باتت مسؤولية وطنية عامة لا مسؤولية أكاديمية فحسب، لكونها تضم الجيش الأول في لبنان».

في المقابل، لا تزال الهيئة التنفيذية على موقفها السابق من رئاسة الجامعة، أي تطبيق القانون 66 في تعيين العمدة وتأييد مجلس الجامعة ومن ثم تعيين الرئيس من بين الأسماء التي يقترحها مجلس الجامعة. ويلفت رئيس الهيئة د. شربل كفوري إلى أن «القانون ليس ورقة معلاق، أي نطّقه حين يكون في مصلحتنا ونتجاوزها حين يتعارض مع مصالحنا». ويجدد كفوري التأكيد أن «رئيس الجامعة ليس ملكاً لحزب من الأحزاب، ويحق لكل أهل الجامعة أن يبدوا رأيهم فيه. فالجامعة الوطنية ليست شركة خاصة يأتي إليها الرئيس ومعه عدة الشغل». ويقول: «من يرد الإصلاح الحقيقي يطبق القانون، وليس مقصوداً إلغاء الأشخاص». ويشير إلى أن تكوين مجلس الجامعة لا يحتاج إلى أكثر من شهر ونصف، «فليجربونا بدلاً من الكيدية التي يتصرفون بها».

موقف تيار المستقبل لا يختلف عن موقف الهيئة، كما يقول رئيس الهيئة المختصة بالتربية والتعليم في التيار د. محمد الصميلي، «إذ لا نستطيع أن نخرق القانون فتكون سابقة، وذلك بصرف النظر عن منطق الأشخاص والتسميات، وإذا كانت هناك إشكاليات في القانون فلنعدله وهذا حل يريح الجميع».

تقرير

المصطافون يهجرون الضنية في عزّ الموسم

قبل عام من الآن، كان أهالي الضنية ينتظرون موسم الاصطياف بفارغ الصبر لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. أما اليوم، فقد مرّ الموسم من دون تحصيل أموال إضافية، بعدما قل عدد المصطافين بسبب أزمة التيار الكهربائي وفقدان أماكن الترفيه

الضنية - عبد الكافي الصمد

تغيّر صيف الضنية هذا العام. في ما مضى، كانت المنطقة تعيش من دون ليل: سهر وصخب وزحمة مصطافين يآوون إليها، هاربين من حرّ المدن اللاهية ورتابتها. فما إن يطل موسم الاصطياف على المنطقة مع بداية شهر حزيران، حتى تشهد قراها وبلداتها هجمة لافتة من مصطافين لبنانيين وعرب - معظمهم كان قد اعتاد حط الرجال فيها صيفاً - يجذبهم إليها الهواء المنعش ووفرة المياه واللون الأخضر.

هذا الإقبال الذي كانت تشهده الضنية، غلب عليه تاريخياً طابع الاصطياف العائلي نظراً لخصوصية المنطقة المحافظة اجتماعياً، ما جعل عائلات طرابلس التقليدية ترى المنطقة مركز اصطيافها الرئيسي (أل كرامي أبرزهم)، فاتخذوا لهم فيها بيوتاً دائمة، إضافة

معتمد عبد القادر سبب تراجع حركة الاصطياف في بلدته والمنطقة عموماً إلى «تردي وضع التيار الكهربائي بالدرجة الأولى، فمن أصل 12 ساعة حسب برنامج التقنين، لا باتينا التيار أكثر من ساعتين أو ثلاث». أما السبب لهذا التقنين القاسي، فهو «توقف محطات التحويل عن العمل تكراراً لفقدان القدرة على تحمل الضغط الكبير». وأمام هذه المشكلة، لا يجد عبد القادر حلاً سوى المناشدة التي يوجهها «لوزير الطاقة والمسؤولين المعنيين من أجل إيجاد خط تقوية إضافي من محطة دير نبوح لتغذية المنطقة بالتيار، لإنقاذ مواسم الاصطياف من الضياع، وتخفيف الضغط عن الأهالي قبل فصل الشتاء المقبل».

في بقاعصفرين وفي سير وكذلك الحال في بلدة عاصون التي فضل الكثيرون «التصيف» خارجها. عبد العزيز شحادة مثلاً، والذي كان يتخذ من البلدة مصيفاً له، فضل هذا العام تمضية شهر رمضان في طرابلس، «وبعد العيد ممكن إطلع على الضيعة». شحادة الذي لا ينكر أن «الهدوء وجمال الطبيعة والمناخ الجيد في المنطقة تمثل إجراءات لا يمكن لأمتالي وهم على أبواب التقاعد مقاومتها»، إلا أن «انقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود محال للتسوق يضطرنني للذهاب إلى سير التي تبعد 3 كيلومترات لشراء احتياجاتي، أضف إلى ذلك الملل والضجر الذين لا يمكن تحمّلها طويلاً».

من جهته، يردّ رئيس بلدية عاصون

المطاعم لا تفرغ من الزبائن، وحتى الشقق كانت أسعارها مرتفعة جداً ومجوزة من أول الصيف، الأمر الذي وفر في حينها لأبناء المنطقة فرص عمل ومدخولاً هاماً إلى جانب مدخولهم الأساسي من قطاع الزراعة». ما يقوله الرجل كان ينطبق أيضاً على حال بلدة بخعون، كبرى بلدات المنطقة، التي كانت تعج بموسم الاصطياف بأبنائها القادمين إليها من دول الخليج خصوصاً، لدرجة أن عدد السيارات المتواجدة فيها صيفاً والتي تحمل لوحات خليجية، كانت توازي أو تفوق أحياناً عدد السيارات التي تحمل لوحات لبنانية! أما الآن، فكل شيء تغير. قلّ عدد المصطافين في بعض البلدات، فيما انقطعت «الإجر» في بلدات أخرى.

إلى عائلات ماثلة من المنية والقلمون وغيرهما، قبل دخول الخليجيين «على الخط» في السنوات الأخيرة، وإن باعداد قليلة. وما شجّع صعود مصطافي طرابلس وجوارها إلى الضنية، حينها، كان قرب المنطقة الجغرافي من عاصمة الشمال، إذ لا يحتاج المرء إلى أكثر من نصف ساعة بالسيارة كي يصل إليها. هذه النعمة، التي اعتادتها الضنية مع بدء موسم الصيف، فارتقتها هذا العام حيث شهدت المنطقة موجة هجرة من بلداتها إلى مناطق أخرى، إلى درجة أن بلدة بقاعصفرين، عروس مصايف المنطقة، «بدأت تنتشر فيها اليوم عشرات اللافتات التي تشير إلى وجود شقق للإيجار أو البيع، بعدما كنا نعجز في سنوات ماضية عن العثور على غرفة صغيرة فيها»، يقول خالد طيبخ الذي يقضي وعائلته أشهر الصيف في البلدة. يردّ طيبخ هذا التراجع إلى «انقطاع التيار الكهربائي تكراراً، وعدم وجود مولدات كهربائية خاصة»، يتابع. وإلى ذلك كله، يضاف «الملل الذي يُصاب به المصطافون نتيجة عدم وجود أي منتجات ترفيهية، وزيادة بدلات اشتراك مياه الشفة، عدا مصروف البنزين لمن يريد النزول يومياً إلى مدينة طرابلس ثم العودة». «يقترش» طيبخ ما يقوله، فيشير إلى أن «المبنى الذي أسكنه والمكوّن من عشر شقق، لم يعد فيه إلا عائلتان، كما أن إيجارات الشقق تراجعت إلى أكثر من النصف هذه السنة بعدما كانت تفوق أجرة شاليه». يتذكر الرجل كيف كانت المنطقة «تتحول إلى خلية نحل في الصيف، ففي سير وبقاعصفرين وعاصون ليست كذلك، والتي هي أبرز مناطق الاصطياف في الضنية كانت

الهدوء وجمال الطبيعة ليسا عاملين كافيين لجذب المصطافين (أرشيف) - مروان طحطح

